القانون الواجب التطبيق على المنازعات البحرية

The Law Applicable to Maritime Disputes

زروق إيمان فاطمة الزهراء

ماستر 2 قانون بحري وقانون النقل

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

- دور الإرادة في اختيار القانون الواجب التطبيق - Role of Will in Choosing Applicable Law
- دور هيئة التحكيم في اختيار القانون الواجب التطبيق - Role of Arbitration Tribunal

Abstract - الملخص

ملخص

تعتبر مسألة القانون الواجب التطبيق من المسائل الهامة في الدراسات القانونية، فهي تمكن المحكمة من تحديد القواعد القانونية التي تحكم موضوع المنازعات والقانون الذي يحكم الاجراءات. وتماشيا مع الطبيعة التقنية والخاصة للمنازعات البحرية فقد استقر العمل في المجال البحري على أن تلتزم محكمة التحكيم بتطبيق القانون الذي يحدده أطراف العلاقة التعاقدية في اتفاق التحكيم صراحة أو بالبحث عن الإرادة الضمنية للأطراف، وإذا لم يحدد الأطراف ذلك صراحة أو ضمناً تتولى هيئة التحكيم حرية تحديد هذا القانون الذي ربما يكون قانوناً وطنياً أو غير وطني طبقاً لما تراه مناسباً، لاسيما تطبيق أحكام المعاهدات الدولية البحرية التي جاءت موحدة للكثير من القواعد الواجب مراعاتها في المجال البحري بين الدول المختلفة والتي تشكل اليوم مصدراً من مصادر القانون البحري الدولي تساعد على تفادي المشاكل التي تثيرها عادة مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق والامتناع عن اصدار الأحكام في المنازعات بحجة نقص القانون الواجب التطبيق أو غموضه.

كلمات مفتاحية: منازعات بحرية، التحكيم البحري، حرية الإرادة، محكمة التحكيم.

Abstract

Applicable law on maritime disputes is considered important in legal studies; it enables court to determine legal rules that govern subject of disputes and the law that governs the procedures. It has been established in maritime field, that arbitration court applies the law explicitly specified by parties to the contractual relationship in arbitration agreement or by searching for implicit will of parties. If it is not specified by parties, arbitration panel assumes freedom to determine this law, which may be a national or international, according to what they see fit, especially application of provisions of unified international maritime treaties to many of rules that must be observed in all maritime fields between different countries, today they constitute a source of international maritime law that contributes to finding solutions to problems usually raised by the issue of determining applicable law in other commercial fields.

Keywords: Maritime disputes, Maritime arbitration, Free will, Arbitration court.

Introduction - مقدمة

يطرح موضوع تسوية المنازعات المتعلقة بالنشاط البحري موضوعا حساسا يتعلق بتنازع القوانين، نظرا للطابع الدولي الذي يميز النشاط البحري كونه يتم بين أشخاص مختلفة الجنسية وتخضع لقوانين وطنية متعددة، ما يجعل مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقة البحرية الدولية أمرا بالغ الأهمية، فهي من جهة تثير التساؤل عن القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع، والقانون الذي يحكم الاجراءات من جهة أخرى.

مخطط تدرج القوانين في المنازعات البحرية

Hierarchy of Applicable Laws in Maritime Disputes

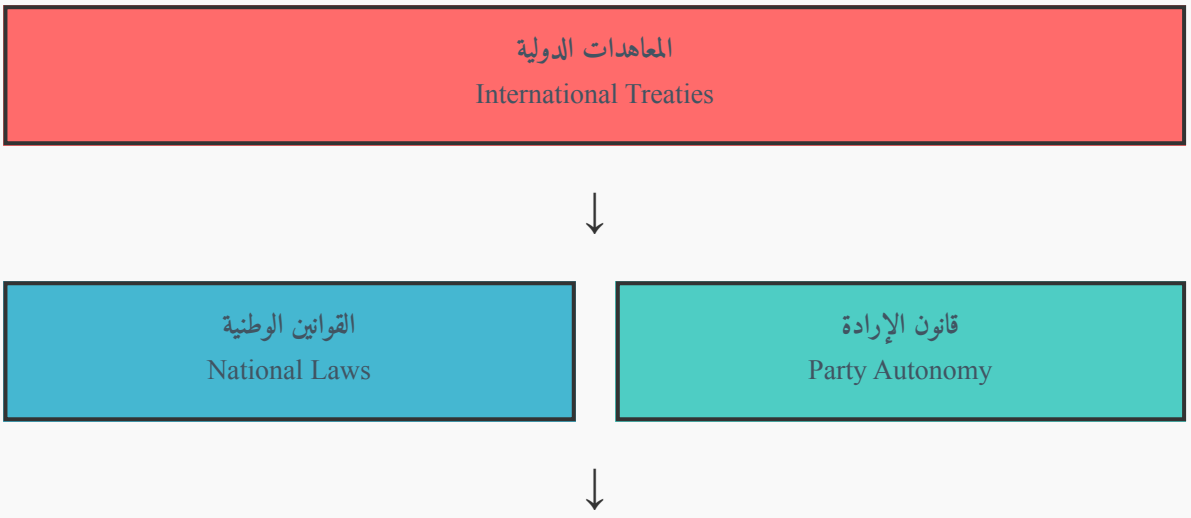

السوابق القضائية Judicial Precedents	الأعراف البحرية Maritime Customs

The settlement of disputes related to maritime activities raises a sensitive issue concerning conflict of laws, due to the international nature that characterizes maritime activity as it takes place between persons of different nationalities and subject to multiple national laws. This makes the issue of determining the applicable law to the international maritime relationship extremely important, as it raises questions about the law applicable to the subject matter of the dispute and the law governing procedures.

الجدول الزمني للاتفاقيات البحرية الدولية

Timeline of International Maritime Conventions

Brussels Convention - معاهدة بروكسل توحيد القواعد المتعلقة بسندات الشحن (قواعد لاهاي) Unification of rules relating to bills of lading (Hague Rules)	**1924**
Visby Protocol - بروتوكول فيسبي تعديل معاهدة بروكسل Amendment to Brussels Convention	**1968**
Hamburg Rules - معاهدة هامبورغ اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع UN Convention on Carriage of Goods by Sea	**1978**
Rome Convention - اتفاقية روما القانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية Applicable law to contractual obligations	**1980**

Rotterdam Rules - قواعد روتردام اتفاقية الأمم المتحدة لعقود النقل الدولي للبضائع UN Convention on Contracts for International Carriage of Goods	**2008**

أولا: دور الإرادة في اختيار القانون الواجب التطبيق على المنازعات البحرية

First: The Role of Will in Choosing the Applicable Law for Maritime Disputes

يكتسي موضوع القانون الواجب التطبيق على المنازعات البحرية مكانة هامة في القانون الدولي والقوانين الداخلية، فمع تطور النشاط البحري على المستوى الدولي وما يصاحبه من تطور سبل الملاحة البحرية الدولية، كان لابد من التفكير في وضع قواعد قانونية موحدة تحكم المعاملات البحرية، والعمل على توفير الآليات المناسبة لضمان تطبيقها وحل المنازعات التي يمكن أن تثور بشأنها.

اتخاذ القرارات في التحكيم البحري

Decision procedure for Maritime Arbitration

نشوء النزاع البحري
Maritime Dispute Arises

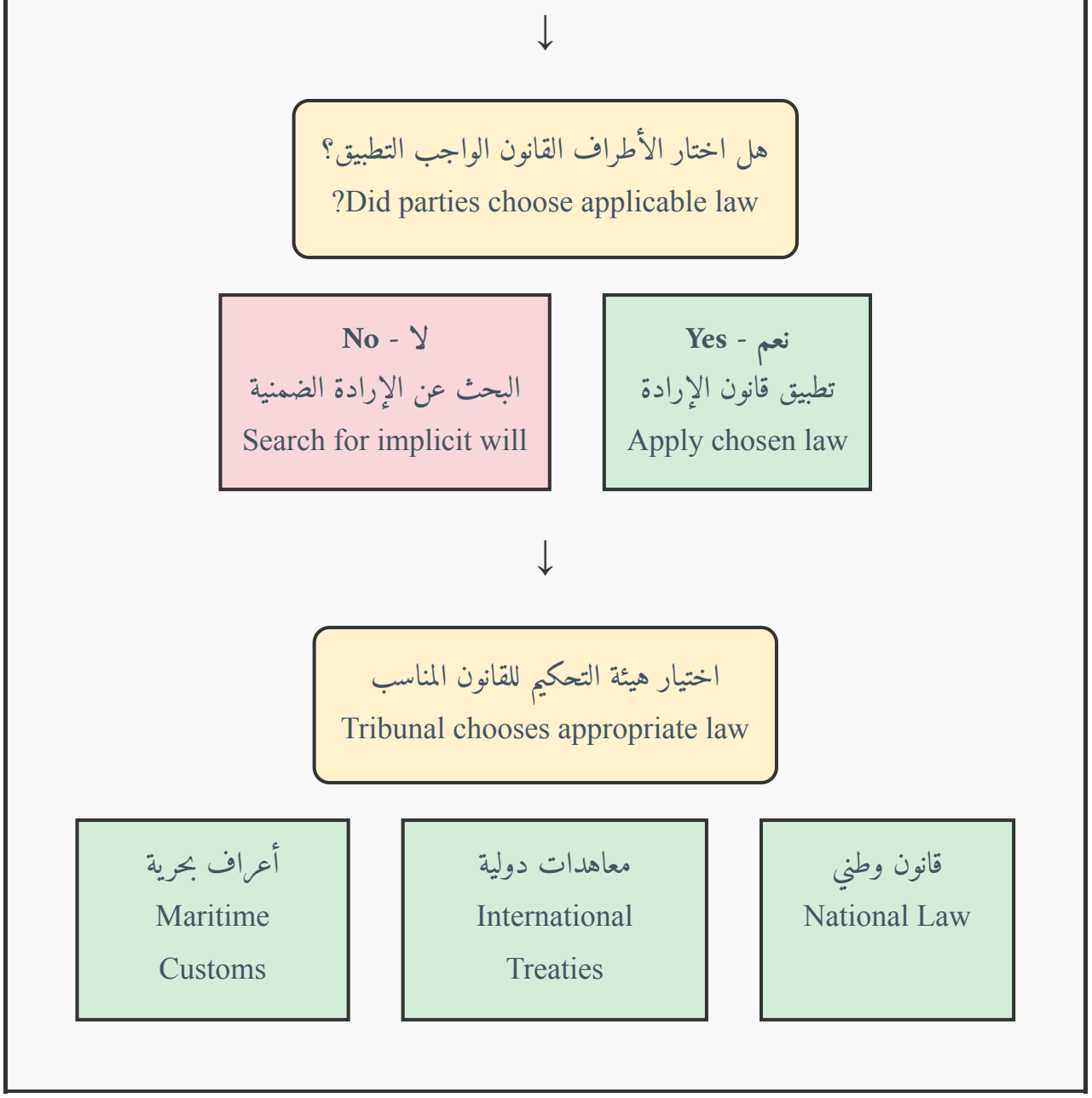

1. مبدأ سلطان الإرادة في اختيار القانون الواجب التطبيق

1. The Principle of Party Autonomy in Choosing Applicable Law

تدخل العقود البحرية ضمن طائفة العقود الدولية الاقتصادية، ويعتبر البعض أن العقود الاقتصادية الدولية تغني أطرافها عن اللجوء لأي نظام قانوني أخر، فإذا ثارت منازعات بين أطرافها فإن القاضي يجد في هذه العقود المرجع الذي يهتديه لحل المنازعة المطروحة، دون حاجة إلى قاعدة إسناد لتحديد القانون الواجب التطبيق المعمول بها في العقود الدولية التقليدية.

Maritime contracts fall within the category of international economic contracts. Some consider that international economic contracts spare their parties from resorting to any other legal system. If disputes arise between parties, the judge finds in these contracts the reference that guides him to resolve the dispute at hand, without the need for a conflict of laws rule to determine the applicable law used in traditional international contracts.

مقارنة بين النظم القانونية المختلفة

Comparison of Different Legal System

النظام القانوني Legal System	المصدر الأساسي Primary Source	دور إرادة الأطراف Role of Party Autonomy	تطبيق المعاهدات الدولية Application of International Treaties
النظام الأنجلو-أمريكي Anglo-American System	السوابق القضائية Case Law	واسع Broad	مشروط Conditional
النظام اللاتيني Latin System	التشريع المكتوب Written Legislation	محدود Limited	إلزامي Mandatory

2. تعيين القانون الواجب التطبيق على المنازعات البحرية في اتفاقية التحكيم

2. Designation of Applicable Law in Arbitration Agreements

بعد اللجوء إلى التحكيم في مجال النشاط البحري حق مقرر بموجب القوانين الداخلية والاتفاقيات الدولية التي تترك للأطراف حرية تحديد إجراءاته في العقد وتحديد القواعد الموضوعية الواجبة التطبيق على النزاع في اتفاقية التحكيم.

Resorting to arbitration in maritime activities is a recognized right under domestic laws and international agreements that leave parties free to determine its procedures in the contract and specify the substantive rules applicable to the dispute in the arbitration agreement.

ثانيا: دور هيئة التحكيم في اختيار القانون الواجب التطبيق على المنازعات البحرية

Second: The Role of Arbitration Tribunal in Choosing Applicable Law

يأتي دور محكمة التحكيم البحري في اختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع المعروض امامها للفصل فيه في حالة عدم تعين أطراف العلاقة البحرية للقواعد القانونية الواجبة التطبيق على موضوع النزاع صراحة أو ضمناً، فيكون لهيئة التحكيم حرية اختيار القواعد الموضوعية في القانون الذي تراه الأكثر اتصالا بموضوع النزاع.

مخطط تدفق عملية التحكيم البحري

Maritime Arbitration Process Flowchart

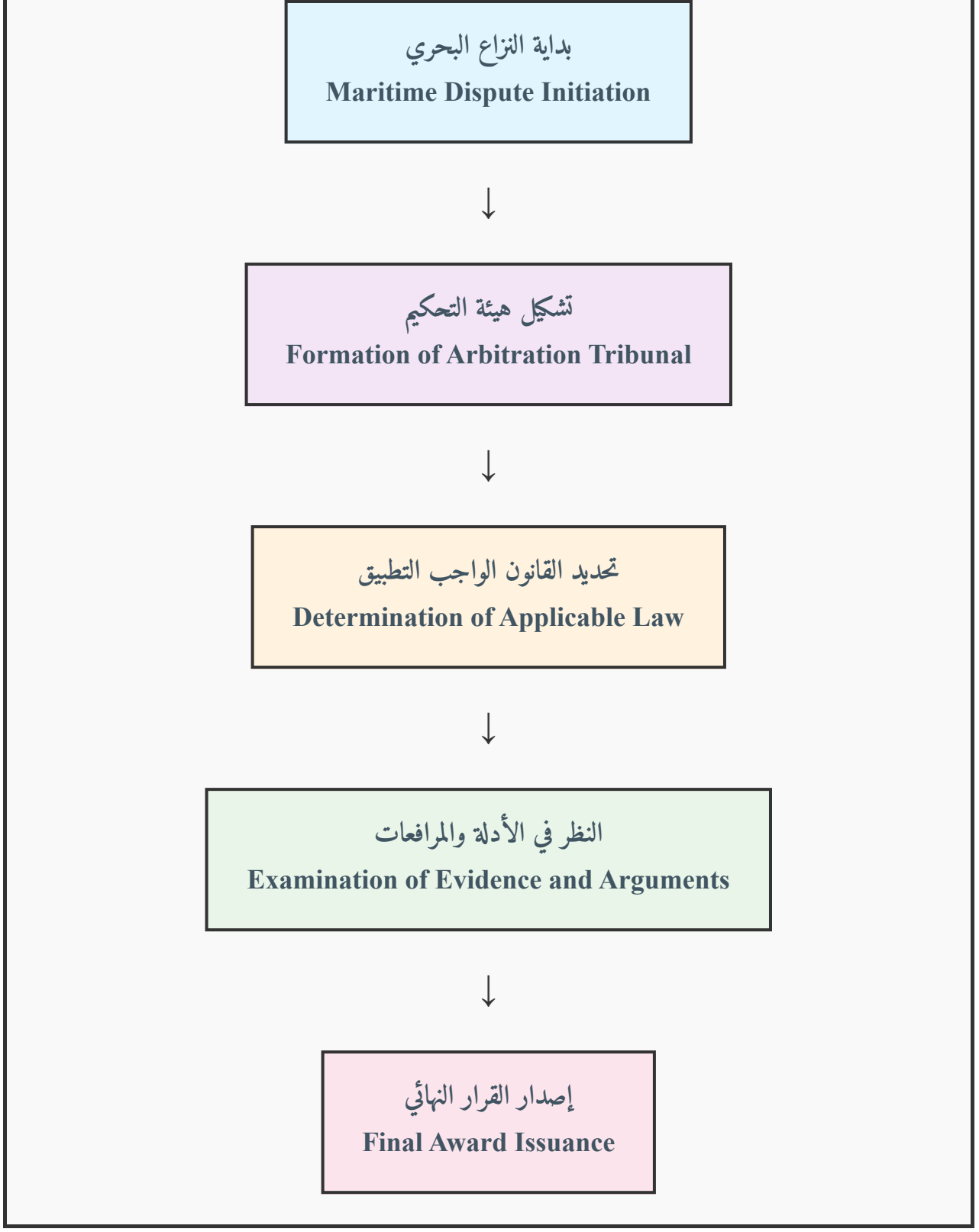

1. حرية هيئة التحكيم في اختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع

1. Freedom of Arbitration Tribunal in Choosing Applicable Law

تتمتع هيئة التحكيم البحرية بحرية في تحديد القواعد الموضوعية التي تحكم النزاع المعروض أمامها للفصل فيه في حالة ما إذا لم يتمكن أطراف النزاع من تحديد القانون الواجب التطبيق صراحة أو ضمنيا أو أنهم يعهدون ذلك صراحة لهيئة التحكيم.

The maritime arbitration tribunal enjoys freedom in determining the substantive rules governing the dispute presented to it for resolution in cases where the dispute parties were unable to determine the applicable law explicitly or implicitly, or when they explicitly entrust this to the arbitration tribunal.

العلاقة بين القانون الوطني والدولي في التحكيم البحري

Relationship between National and International Law in Maritime Arbitration

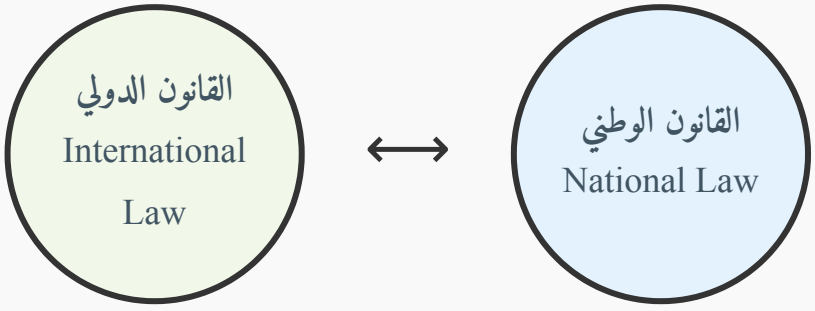

التكامل والتوافق في التحكيم البحري
Integration and Compatibility in Maritime Arbitration

2. القيود المفروضة على حرية هيئة التحكيم في اختيار القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع

2. Constraints on Arbitration Tribunal's Freedom in Choosing Applicable Law

تؤكد معظم التشريعات الداخلية ومنهم القانون الجزائري في المادة 1050 من قانون الاجراءات المدنية والادارية على إمكانية هيئة التحكيم في تطبيق القانون الوطني للدولة، كما يكون لها أن تختار تطبيق قانون دولي على النزاع المطروح أمامها، سواء تمثل في المعاهدات الدولية البحرية أو تطبيق العادات البحرية والتي نجدها في شكل عقود نموذجية كمشارطات الايجار عقود تأمين السفن وهي عادات غير ملزمة إلا إذا تم الاتفاق عليها.

Most domestic legislations, including Algerian law in Article 1050 of the Civil and Administrative Procedures Code, confirm the arbitration tribunal's ability to apply national law, as well as its option to choose to apply international law to the dispute before it, whether represented in international maritime treaties or application of maritime customs found in standard contracts such as charter parties and ship insurance contracts, which are non-binding customs unless agreed upon.

Conclusion - الخاتمة

لقد ساهم الاهتمام الواسع الذي حظى به موضوع تحديد القانون الواجب التطبيق على المنازعات البحرية على المستويين الدولي والوطني باعتماد التحكيم كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات البحرية وكنظام مستقل عن قضاء أية دولة بما يستجيب ورغبة الاطراف المتعاقدة، وفي وضع قواعد موضوعية محكمة لتسوية مختلف المنازعات المرتبطة بالعلاقات التجارية الدولية ذات الطبيعة البحرية من خلال إقرار ثلاثة مصادر تطبق بالتسلسل، أولها خضوع التحكيم لقانون الإرادة، وفي حالة عدم اتفاق الأطراف على ذلك يطبق القانون الذي يحكم النزاع، أي تطبيق نفس القانون المطبق على العقد مصدر النزاع، وفي حالة غياب الاختيار الصريح لهذا القانون من قبل الأطراف، يطبق القانون الذي تراه المحكمة مناسبا لإيجاد حل لكل المنازعات الدولية الناشئة عن العلاقة التجارية البحرية.

The wide interest in determining the applicable law to maritime disputes at both international and national levels has contributed to adopting arbitration as an alternative means for settling maritime disputes and as an independent system from any state's judiciary, responding to the contracting parties' wishes. This has led to establishing solid substantive rules for settling various disputes related to international commercial relations of maritime nature through recognizing three sources applied sequentially: first, arbitration subject to party autonomy; if parties don't agree on this, the law governing the dispute applies, meaning

the same law applied to the contract source of dispute; and in the absence of explicit choice of this law by parties, the law deemed appropriate by the tribunal for finding solutions to all international disputes arising from maritime commercial relationships applies.

خلاصة المصادر القانونية في التحكيم البحري

Summary of Legal Sources in Maritime Arbitration

المرتبة الأولى First Priority	المرتبة الثانية Second Priority	المرتبة الثالثة Third Priority
قانون الإرادة Party Autonomy	القانون المحدد للعقد Contract Law	اختيار هيئة التحكيم Tribunal's Choice

References - المراجع

1. أمر رقم 76-08 مؤرخ في 23 اكتوبر 1976، يتضمن القانون البحري، ج.ج.ج، العدد 29 لسنة 1977، المعدل والمتمم.
2. قانون رقم 98-05 مؤرخ في 25 يونيو سنة 1998، يعدل ويتمم الأمر رقم 76-08 المؤرخ في 23 اكتوبر 1976 المتضمن القانون البحري.
3. قانون رقم 08-09 مؤرخ في 25 فيفري سنة 2008، يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

4. معاهدة بروكسل المتعلقة بتوحيد سندات الشحن المصادق عليها بموجب المرسوم رقم 64-71 المؤرخ في 02 مارس 1964.

5. اتفاقية الأمم المتحدة للنقل البحري للبضائع (قواعد هامبورغ) 1978.

6. اتفاقية روتردام لسنة 2008.

7. اتفاقية روما للقانون الواجب التطبيق على الالتزامات التعاقدية لسنة 1980.

8. فؤاد محمد أبو طالب، التحكيم الدولي في منازعات الاستثمار الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.

9. عمار فيصل، "القانون الواجب التطبيق على وثيقة الشحن"، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، المجلد 04، العدد 06، 2017.

10. السيد حداد حفيظة، الاتجاهات المعاصرة بشأن اتفاق التحكيم من حيث استقلالية التحكيم وأثاره والنظام القانوني الذي يحكمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2001.